

التشريعي يشارك بمؤتمر حقوقى نظمته الجامعة الإسلامية



التشريعية.
وأوصى الأغا في ختام ورقته بضرورة سن قانون جديد
لحماية الأحداث يوفر لهم تدابير اصلاحية وعلاجية
تتوافق مع المعايير الدولية وتراعي خصوصية الحدث
الجانح الذي يعتبر ضحية وليس مجرمًا.

القانونية بالتشريعي أمدد الأغا ورقة عمل في المؤتمر
بعنوان (تطوير السياسة التشريعية الفلسطينية في
مجال عدالة الأحداث) تناول خلالها استعراض مختلف
التشريعات النازمة لشؤون الأحداث والوقوف على
الاشكاليات القانونية التي تعترى هذه المعالجات

الوفد مشاركة واسعة لشخصيات اكااديمية وحقوقية.
وتأتي مشاركة الوفد في ضوء بروتوكول التعاون
الموقع بين التشريعي والجامعة الإسلامية، والتي
تعكس مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسساتين،
وفي ذات السياق قدم مدير الادارة العامة للشؤون

شارك وفد من المجلس التشريعي تقدمه د. أحمد بحر،
والنائبان سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل في مؤتمر
نظمته كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية
بعنوان: "حقوق الأحداث وسبل تمكينهم من الوصول
الى العدالة" وشهدت الجلسة الافتتاحية التي حضرها

النائبان "أبو مسامح وعبد
الجواد" يختتمان زيارة للهند

05 <<<

نواب: أمريكا تحتضن إسرائيل،
وترامب سيصطدم بمعتقدات
الشعوب

07 <<<

الاحتلال يمنع وفد برلماني
أوروبي من دخول غزة

استنكر الدكتور أحمد بحر منع سلطات الاحتلال الاسرائيلي
لوفد برلماني أوروبي من زيارة قطاع غزة للاطلاع على الأوضاع
الانسانية، مؤكداً في تصريح صحفي أن ذلك يأتي بهدف إخفاء
معاناة غزة الانسانية والصحية الناجمة عن حصار الاحتلال لقطاع
غزة، ومحاوله منه لعزل غزة عن محيطها الاقليمي والدولي.
ودعا بحر الوفود البرلمانية والحقوقية إلى عدم الخضوع للضغوط
الاسرائيلية، ومحاولة الوصول إلى قطاع غزة بطرق أخرى، للاطلاع
على حجم المأساة التي خلفها الحصار المستمر منذ عشرة سنوات،
وفضح ممارسات الاحتلال غير الإنسانية أمام العالم.
وأكد على أهمية الوقوف في وجه الانتهاكات التي تقوم بها
دولة الاحتلال للقانون الدولي، وممارستها للعقاب الجماعي بحق
مليونين إنسان في قطاع غزة، منوهاً إلى أن القطاع يعيش
ظروفاً إنسانية غاية في الصعوبة نتيجة الحصار وتباطؤ عجلة
الاعمار.

يذكر أن الوفد الذي منعه الاحتلال مكون من 20 شخصية
برلمانية من عدة دول أوروبية، وكان ينوي دخول القطاع عبر
معبر بيت حانون.

نواب ورئاسة التشريعي
ينظمون لقاءً مع رابطة
"برلمانيون لأجل القدس" عبر
"سكايب"

02 <<<

النائب البرغوثي: الإدارة الأمريكية
تشجع الاستيطان

04 <<<

نظم لقاء برلماني مع رابطة "برلمانيون لأجل القدس" التشريعي يدعو البرلمانين العرب للعمل على محاربة كل مظاهر التطبيع في المجتمعات العربية والإسلامية

المدينة وتهجير أهلها منها، وأكد النواب المشاركون في اللقاء على ضرورة استمرار دعم ونصرة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وعلى الصعيد كافة.

اللقاء كوكبة من نواب المجلس التشريعي، الذين أطلعوا زملاء لهم من عدة دول عربية وإسلامية على إجراءات الاحتلال في القدس وسياساته الرامية لتهويد

عقد نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني لقاءً مشتركاً مع رابطة برلمانيون لأجل القدس بمدينة إسطنبول التركية وذلك عبر تقنية "سكايب"، وحضر



تطبيع مرفوض

من ناحيته رفض النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، د. أحمد بحر، مظاهر التطبيع مع الاحتلال في الساحات والمجتمعات العربية والإسلامية، داعياً البرلمانين العرب للعمل على محاربتها.

وشدد بحر على ضرورة معاقبة كل من يجرؤ على نسج الصلات والعلاقات الأثمة مع الاحتلال أيًا كانت الحجج والمعاذير، معتبراً التطبيع بمثابة خذلان للقضية الفلسطينية وحرف للبوصلة عن مسارها وتقوية للاحتلال الغاصب على حساب القضية الفلسطينية ومدينة القدس والمسجد الأقصى.

واستنكر تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة حول يهودية الهيكل المزعوم رغم قرار منظمة اليونسكو الذي اعتبر المسجد الأقصى تراثاً إسلامياً خالصاً، وأقر بعروبة القدس وأحقية شعبنا بها.

جهود مقدرة

وثن بحر، دور رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر، ودور أعضاء الرابطة في نصرته القدس وأهلها في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، وخصوصاً في ظل محاور واتجاهات السياسة الأمريكية الجديدة التي تشرعن الاحتلال وتشجع التغول الاستيطاني وممارسات البغي والعدوان التي يقترنها الاحتلال، مقدراً جهود الرابطة في الدفاع عن القضية الفلسطينية وإظهار معاناة أهل القدس.

ودعا بحر إلى تشكيل فرق عمل ولجان متخصصة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وذلك من أجل كشف جرائم الاحتلال أمام المحافل الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وجدد مطالبته للبرلمانيين العرب لدى برلماناتهم لتبني قضية الأسرى والنواب المختطفين في سجون الاحتلال، والعمل على تفعيلها في مختلف المحافل

اللجنة القانونية لضرورة التعاون المشترك وتشكيل فرق قانونية لرصد وتوثيق كافة جرائم الاحتلال الصهيوني والمساعدة في رفعها للمحاكم الدولية والعمل على محاكمة قادة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، مطالباً بالعمل على فضح جرائم الاحتلال في كافة المحافل الدولية.

ثقافة المقاومة

من جانبه أكد النائب محمود الزهار على ضرورة تفعيل ثقافة المقاومة في كافة البرلمانات العربية والإسلامية، موضحاً أن المقاومة هذا الخيار الوحيد لتحرير فلسطين كل فلسطين، مشيداً بدور رابطة برلمانيون من أجل القدس في الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن قضية القدس بشكل خاص.

كما طالب النائب صلاح البردويل بتشكيل لجان خاصة في كافة البرلمانية العربية والإسلامية لدعم القضية الفلسطينية، داعياً لإنشاء وسيلة إعلامية متخصصة في قضية القدس يتم من خلالها رصد كافة القضايا والانتهاكات التي تحدث في القدس بشكل مستمر.

آثار الحصار

بدوره أوضح النائب جمال نصار أن الحصار الصهيوني المفروض على القطاع القى بظلاله على كافة مناحي الحياة كزيادة نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة، داعياً الأمة العربية والإسلامية لوقف جادة وحقيقية لنصرة القضية الفلسطينية والمساهمة الفعالة في كسر الحصار عن غزة.

وتخلل اللقاء عدة كلمات من نواب رابطة برلمانيون من أجل القدس أكدوا فيها نصرته وإسناد القضية الفلسطينية واعتبارها أولوية كبيرة في كافة البرلمانات، مؤكداً على رفضهم الشديد لعملية التطبيع مع الاحتلال الصهيوني.

لمقاومتهم الباسلة.

دور البرلمانات

من جانبه أكد رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس، البرلماني اليمني الشيخ حميد الأحمر على مركزية القضية الفلسطينية والقدس، معتبراً أن القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية والإسلامية ونصرتها واجبة.

وشدد الأحمر على أن الرابطة تبذل جهودها من أجل نصرته القضية الفلسطينية في كافة البرلمانات العربية والإسلامية والمحافل الدولية، موضحاً أهمية هذا اللقاء في تطوير العمل البرلماني من أجل تفعيل قضية القدس والمسجد الأقصى في الساحات العربية والدولية.

القدس والمسجد الأقصى

من جهته استعرض النائب أحمد أبو حلبية الخطر الصهيوني الذي يهدد مدينة القدس والمسجد الأقصى، وما تتعرض له من انتهاكات مستمرة من خلال الاقتحامات اليومية والحفريات المستمرة واعتقال وإبعاد أهل القدس ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والتوسع الاستيطاني في القدس، موضحاً أن الاحتلال لديه مخطط منهج لتهويد مدينة القدس.

ودعا البرلمانيين كافة لدعم صمود أهل القدس بالمال وإقامة المشاريع للأسر الفقيرة وترميم البيوت، وتفعيل البعد الإعلامي وتبليط الضوء على انتهاكات الاحتلال فيها، وتفعيل المجال التثقيفي والتعليم بإقرار مناهج تعليمية عن القدس يتم تدريسها للطلاب العرب والمسلمين في المراحل التعليمية الأساسية ليتعرفوا على قبلتهم الأولى ولتبقى القدس حاضرة في وجدان الأمة.

فرق قانونية

من ناحيته دعا النائب محمد فرج الغول رئيس

الإقليمية والدولية.

أداء برلماني فاعل

وأكد على أهمية اللقاء باتجاه تطوير أداء برلماني يتفاعل بقوة لنصرة القدس ومعالجة قضايا الحصار والأسرى والنواب المختطفين ووضع حد للتطبيع مع الاحتلال.

وأضاف، أما عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 10 أعوام الذي يعتبر الحصار الأطول في التاريخ فحدث ولا حرج، فقد كابد أهالي القطاع ألواناً لا توصف من المعاناة، وفرضت عليهم الأزمات تلو الأزمات، في محاولة لتكريعهم وفرض شروط الاستسلام عليهم وحملهم على الرضوخ لمطالب وشروط الرباعية، إلا أن كل ذلك لم يزد هم إلا ثباتاً وصموداً وتمسكاً بحقوقهم الوطنية واحتضاناً





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

وزارة الداخلية .. قيم أخلاقية وأداء راقٍ

يوماً بعد يوم، تثبت وزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة مدى حرصها على الأمن والسلام الاجتماعي، وغاية سعيها لتطوير مفاعيل أداؤها وخدماتها الأمنية والميدانية والأخلاقية والإنسانية لأبناء شعبنا الفلسطيني الصابر المرابط. فبعد أن أرست دعائم الأمن والأمان في قطاع غزة، وقضت تماماً على بؤر الفلتان الأمني التي أحالت حياة الناس إلى جحيم، خطت وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية خطوات رائدة بشأن تطوير الأداء وزيادة كفاءة عناصرها وكوادرها الشرطية والأمنية، وأنجزت في سبيل ذلك أشواطاً بعيدة لا يملك أحد تجاهلها أو إنكار فعاليتها في تجويد مستوى الأمن والخدمات وحسن التعامل مع أبناء شعبنا.

وها هي وزارة الداخلية تخطو اليوم خطوة بالغة الأهمية، إذ تلقت دعوة كريمة من وزارة الداخلية لحضور حفل تخريج بعض النزلاء في مديرية الإصلاح والتأهيل القائمين على انجاز مشروع نسخ القرآن الكريم كاملاً بالرسوم العثمانية، وهناك رأي العين كيف تتعامل وزارة الداخلية مع النزلاء بقيمة الأخلاق والرقى والحضارة، وأنها لا تتعامل مع النزلاء على أنهم سجناء بقدر ما تتعامل معهم على أنهم نزلاء يتمتعون بحقوقهم الإنسانية وكرامتهم الأدمية كاملة.

إن مشروع نسخ القرآن الكريم الذي أنجزه بعض نزلاء مديرية الإصلاح والتأهيل في وارة الداخلية بشكل طوعي يعدّ عملاً نوعياً لا يضاهيه عمل في سجون الدول المجاورة ولا حتى المتقدمة، وجهداً متميزاً له أثره القوي ووقعه الفاعل في أوساط جميع النزلاء بشكل خاص، وفي الأوساط الشعبية والمجتمعية الفلسطيني بشكل عام.

ولا يخفى على أحد أن هذا العمل النوعي المتميز يشكل دليلاً غير قابل للجدل أو التأويل على أن غزة تقدم نموذجاً خلاقاً نحو صناعة الأمل في النفوس، وتبني قيماً أخلاقية ودينية وإنسانية ستقودنا إلى النصر والتمكين بإذن الله وانطلاقاً من صلتى الدائمة وعلاقتي الوثيقة بوزارة الداخلية وقياداتها المدنية والأمنية والشرطية، فقد اطلعت على كثير من المشاريع الناجحة والمتميزة التي أبدعت فيها الوزارة، والتي كان آخرها مشروع نسخ القرآن الكريم الرامي إلى دمج النزلاء في المجتمع وتأهيلهم ليكونوا لبنات صالحة ونافعة لأسرهم وعائلاتهم وللمجتمع عموماً، سيما وأن هذا الإنجاز الكبير يحدث للمرة الأولى منذ قدوم السلطة الفلسطينية وتأسيسها على الأراضي الفلسطينية.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نبارك لوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية مشارعيها النوعية المختلفة في إطار خدمة الوطن والمواطن الفلسطيني، كما نبارك للنزلاء الذين أنجزوا هذا العمل المتميز، ونؤكد لهم أن المجلس التشريعي سوف يعمل على دراسة تعديل المنظومة القانونية بغية السماح بتخفيف الأحكام الصادرة بحق النزلاء أصحاب السيرة الحسنة تمهيداً لإدماجهم وتأهيلهم المجتمعي والإنساني خلال المرحلة المقبلة.

لقد استطاعت وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية على مدار السنوات الماضية أن تغير الصورة النمطية السائدة عن علاقة الوزارة وأجهزتها الأمنية بالسجناء وعموم المجتمع، وأن ترسم صورة جديدة ومشرفة لوزارة الداخلية وكوادرها المهنية التي تؤدي دورها في خدمة الوطن والمجتمع بكل ثقة وجدارة واقتدار، فعقيدتها هي عقيدة أمنية وطنية لا تشوبها شائبة خلافاً لعقيدة التنسيق الأمني مع الاحتلال السائدة في الضفة الغربية، ومشاريعها نابعة من عمق الحرص على أمن وسلامة الوطن والمواطن، وكوادرها وعناصرها الشرطية أحرص ما يكونون على حسن العلاقة مع أبناء شعبهم، ما يؤهل الوزارة وأجهزتها الأمنية لأدوار أكثر نوعية وإيجابية تجاه أبناء شعبنا خلال المرحلة القادمة.

وهكذا، فإن وزارة الداخلية تكتسي اليوم حلة جديدة عبر أدوارها ومشاريعها الكفؤة والمتميزة، وتدشن خطأ إصلاحياً عميقاً يتأسس على بناء وتشكيل القيم والأخلاق الدينية والإنسانية في النفوس، بعيداً عن النهج المغلق والأساليب العميقة المذلة التي تتبعها وزارات الداخلية، سواء تلك التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله أو في دول الجوار العربي.

وختاماً... فإننا نتوجه بالشكر الجزيل والتحية الخالصة لوزارة الداخلية وقياداتها المتميزة على جهودهم المباركة في خدمة شعبهم ووطنهم وقضيتهم، وحرصهم على إنفاذ القانون بشكل قيمى وحضاري راقٍ، وحسن وسلامة تعاملهم مع المواطن الفلسطيني الذي يشكل معقد الأمل والرجاء وموطن الثبات والصمود والعطاء، ويمثل الرأس المال الحقيقي وتعزيز قضيتنا الوطنية ومشروعنا الوطني التحرري في وجه الاحتلال الصهيوني.

أدى واجب العزاء بالشهيد "البريم" د. بحر: قانون شرعنة الاستيطان يمهد لحرب أوسع ضد الأرض والحقوق الفلسطينية



د. بحر والنائب يحيى العبادسة لدى تقديم واجب العزاء للثوي الشهيد أحمد البريم

سيستمر في طريق الاعداد والمقاومة والتجهيز لمقارعة الاحتلال، حتى ينال شعبنا استقلاله وحرية.

لا لسياسة "ترامب" العنصرية

وفي سياق آخر دعا بحر في خطبة الجمعة الماضية التي ألقاها بالمسجد العمري بمدينة غزة أبناء شعبنا وفصائله وجميع مكوناته للتوحد أمام سياسة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب "العنصرية" والداعمة للاحتلال الاسرائيلي.

وقال: "إن حكم ترامب لأمريكا ومواقفه المعلنة وسياساته العنصرية، ودعاه المعلن للاحتلال الاسرائيلي يتطلب من شعبنا التوحد على أساس الثوابت والمقاومة في مواجهة الاحتلال وإجرائاته العنصرية ضد أبناء شعبنا وخاصة في مدينة القدس الشريف".

وأكد على ضرورة التفاف جميع أبناء شعبنا وفصائله حول خيار المقاومة، مثنياً على عمليات المقاومة البطولية التي نفذها خيرة أبناء شعبنا ضد الاحتلال الصهيوني على مدار سنوات الانتفاضة، مشيراً إلى أن الاحتلال لن يعترف بحقوقنا من خلال المفاوضات التي لم تحقق شيء لشعبنا على مدار عشرين عاماً.

والوطنية من أجل التكاتف الجاد لمواجهة هذا القانون وسائر القوانين والمخططات الصهيونية.

شهداء الاعداد

إلى ذلك أدى الدكتور أحمد بحر والنائب يحيى العبادسة واجب العزاء لعائلة البريم شرق خان يونس باستشهاد الشهيد أحمد أسعد البريم الذي استشهد إثر انهيار نفق للمقاومة، وقال بحر أثناء تأدية واجب العزاء إن شهداء الاعداد والتجهيز بكتائب القسام وفصائل المقاومة يرسمون خارطة النصر والتحرير بدمائهم، مضيفاً إنهم يقدمون أغلى ما يملكون من أجل دينهم، وحياة أمتهم وتحرير شعبهم.

وأكد بحر أن ما قدمه شهداء الاعداد والتجهيز في كتائب القسام وفصائل المقاومة الفلسطينية يقربنا إلى النصر والتحرير، ويفرض معادلات قوى جديدة خلال أي عدوان قادم قد يشنه الاحتلال على قطاع غزة، مؤكداً أن تجهيزات المقاومة ستشكل مفاجآت جديدة للاحتلال.

ولفت إلى أن الشهداء يمشون على طريق النصر والتحرير ودمائهم وقود للانتفاضة الأقصى، مبيّناً أن الشعب الفلسطيني

اعتبر د. أحمد بحر مصادقة ما يسمى الكنيست الصهيوني على قانون شرعنة الاستيطان تشريعاً لإعادة الاحتلال المباشر للقدس والضفة الغربية، مؤكداً أن هذا القانون يمهد لحرب أوسع مدى ضد الأرض والحقوق والمقدرات الفلسطينية.

وشدد بحر في بيان صحفي أن هذا القانون يشطب بشكل كامل كل ما يتعلق بمسيرة التسوية والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وينهي كل الأوهام التي بنت عليها مشروعه السياسي منذ تأسيس السلطة وحتى اليوم.

ودعا إلى مواجهة هذا القانون عبر دعم وتفعيل وتطوير انتفاضة القدس وأدواتها الكفاحية في وجه الاحتلال والمستوطنين، مؤكداً في الوقت نفسه على وجوب التحرك إقليمياً ودولياً من أجل إلزام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لمواجهة هذا القانون وتداعياته الخطيرة.

كما دعا بحر السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن أوهامها ونفص يدها من مشروعه السياسي العنصري الذي سحقت القوانين والمخططات والإجراءات الصهيونية الإرهابية، والعودة إلى أحضان شعبها والتصالح مع قواه ومكوناته السياسية

هاتفه للاطمئنان عليه

د. بحر يستنكر اقتحام الاحتلال لمنزل النائب نايف الرجوب

حماية النواب والبرلمانيين، داعياً لوضع حد لممارسات الاحتلال التي تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان ومع القانون الدولي. يذكر أن الاحتلال قام الليلة باقتحام منزل النائب الرجوب وعبث بمحتوياته وحطم أثاث المنزل وروع أهل بيته، قبل أن يصادر بعض المحتويات والأجهزة الإلكترونية والسيارة الخاصة للنائب الرجوب الذي سبق وقضى فترة طويلة في سجون الاحتلال منذ انتخابه لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني في مطلع العام 2006م.

ولفت إلى أن جميع محاولات الاحتلال ومعاونيه لن تنجح في إفشال عمل المجلس التشريعي والتجربة الديمقراطية الفلسطينية، مؤكداً أن المجلس سيستمر في عمله وأداء واجبه بما يخدم أبناء شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

وأكد بحر أن الاحتلال ينتهك الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب المنتخبين، تلك الحصانة التي نصت عليها الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية كافة، ويضرب بعرض الحائط بكل القيم والمعايير الدولية التي تنص على

استنكر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اقتحام الاحتلال الإسرائيلي لمنزل النائب نايف الرجوب بمدينة الخليل والعبث بمحتوياته ومصادرة سيارته الخاصة.

وقال بحر خلال اتصال هاتفى مع النائب نايف الرجوب أن الاحتلال كيان عدواني عنصري يستهدف شعبنا والديمقراطية الفلسطينية، التي تجلت في أبهى صورها من خلال انتخابات تشريعية وديمقراطية شهد العالم بنزاهتها، وفازت بها حركة حماس.

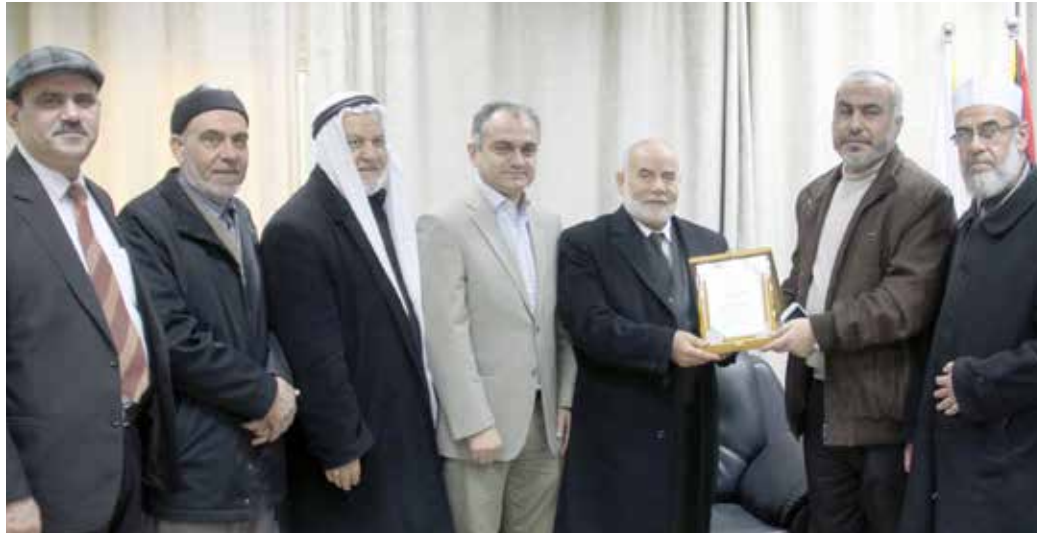
بحث مع التشريعي تنفيذ التوصيات

د. حمد يسلم رئاسة المجلس توصيات مؤتمر العدالة الجنائية الثاني ويشيد بمساهمة التشريعي في إنجاحه

المخدرات، وذلك ضمن بنود قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، مستنداً إلى أن المحاكم الفلسطينية عليها أن تأخذ بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، حفاظاً على سير العدالة ومبدأ سيادة القانون.

من ناحيته شكر "حمد" للمجلس التشريعي مشاركته في جلسات المؤتمر المختلفة وتقديم الأوراق القانونية المهمة أثناء تلك الجلسات، داعياً رئاسة التشريعي لبحث إمكانيات وآليات تنفيذ توصيات المؤتمر التي عدتها توصيات علمية يمكن لها أن تسهم بشكل عملي في ترسيخ أسس ومبادئ العدالة في فلسطين.

يذكر أن الأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المدهون كان قد ترأس اللجنة العلمية للمؤتمر، في حين ساهم المدير العام المكلف للدائرة القانونية بالمجلس أمجد الأغا بورقة عمل حول مواجهة الجرائم الإلكترونية من خلال اصدار تشريعات تتناسب مع التطورات التقنية الهائلة التي تشهدها فلسطين.



بحق من يعيث بأمن المواطنين، مشيراً إلى أن التشريعي سن العديد من القوانين التي من شأنها ردع المخالفين والجناة، وخاصة مروجي ومتعاطي

وأكد على أن التشريعي يولي تحقيق العدالة وحفظ الأمن ومنع الجريمة، أهمية كبرى، بالإضافة لتوصيات التشريعي بضرورة إيقاع أقصى العقوبات

سلّم د. غازي حمد توصيات مؤتمر العدالة الجنائية الثاني للنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، بحضور النواب عبدالرحمن الجمل، سالم سلامة، ومحمد شهاب، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، ومدير بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات م. زكريا المدهون، وذلك يوم مؤخرًا بمقر التشريعي في مدينة غزة، وبحث حمد مع رئاسة التشريعي آليات وضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ والاستفادة منها، مشيداً بدور المجلس التشريعي في إنجاح المؤتمر، والمشاركة في جلساته المختلفة من خلال تقديم أوراق عمل ذات قيمة علمية وقانونية عالية.

بدوره أشاد بحر بمجهودات ونشاطات معهد بيت الحكمة، شاكرًا لهم تنظيم المؤتمر الذي عدّه مؤتمرًا علميًا ومهنيًا رائعًا، مشيداً بجهود رئاسة المؤتمر وجهدهم منوهاً إلى أن المؤتمر ساهم في تحقيق وإرساء أسس علمية ومهنية واضحة للعدالة الجنائية في فلسطين.



النائب عطون: قانون التسوية والضم ممارسة عنصرية وشرعنة لنهب الأرض الفلسطينية

فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م. وأضاف أن الاحتلال يتحدى العالم كله ويستمر بسرقة الأرض وإقامة مشاريع التهويدية عليها، مشدداً أن قادة حكومة الاحتلال يضربون بعرض الحائط كل القرارات والاتفاقيات الدولية ولا يقيمون وزناً للقانون الدولي ولا القانون الدولي الإنساني. داعياً لمواجهة ورفض هذه القرارات وهذه الممارسات ليس فقط من خلال الإدانة والاستنكار، إنما بتحمل المسؤولية من جميع الأطراف الدولية والعربية والإسلامية، منوهاً أن المطلوب من القيادة الفلسطينية وبشكل مباشر وفوري تنفيذ تعهداتها بالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات لمقاضاة وملاحقة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته الوطنية وعلى رأسها جرائمه بحق القدس والمقدسات والأسرى في سجون الاحتلال والمستوطنات وغيرها من الجرائم.

القانون المذكور يأتي في سياق شرعنة الاحتلال لسرقة الأرض وتهويد المقدسات العربية والإسلامية، محذراً من الاستمرار في تمرير المشروع كمقدمة ليصبح قانوناً. وأشار عطون أن مشروع القانون يتعارض ويتناقض مع اتفاقية جنيف واتفاقية روما وقرارات مجلس الأمن خاصة فيما يتعلق برفض الاستيطان، مشيراً إلى أنه لأول مرة يتم اقرار هذا القرار بحق الأرض الفلسطينية بهدف تطبيقه في الضفة الغربية، مستنداً أن الأمور والاستراتيجيات المتعلقة بالضفة الغربية كانت تصدر بقرارات عسكرية من الحاكم العسكري لأنها أراضي محتلة من وجهة نظر القانون الدولي وايضاً القانون الاسرائيلي وكذلك الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

أكد النائب أحمد عطون أن ما يُسمى بقانون التسوية والضم الذي صادقت عليه الكنيست "برلمان الاحتلال الإسرائيلي" يأتي في سياق القوانين والممارسات العنصرية التي تنتهجها حكومة الاحتلال بحق الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني وبهدف شرعنة السرقة والنهب للأرض الفلسطينية. وأشار عطون في تصريح صحفي مقتضب أصدره مؤخراً أن الأخطر في هذا القرار أنه يتيح ويشرّع تبييض ونهب الأراضي الفلسطينية وإصباغ الشرعية من وجهة نظر الاحتلال على المستوطنات وسرقة الأرض، خاصة في القدس والضفة الغربية خدمة للمشروع الصهيوني ودلّ على إقامة الدولة اليهودية على كافة الأراضي الفلسطينية وطرد وتهجير وقتل أهلها الفلسطينيين. ونوه أن المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية لدى الاحتلال اتفقت والتقت لخدمة هذه المخططات والاستراتيجيات التي يسعى الاحتلال لفرضها وتطبيقها، مشدداً أن مشروع



النائب البرغوثي: تصريحات الإدارة الأمريكية تشجع الاستيطان

بدولة فلسطين بضرورة الاعتراف بها نصرة للحق الفلسطيني. وأشار أن ما يجري في واشنطن والتصريحات التي وردت على لسان الوزراء الإسرائيليين برفض حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة يؤكد أن إسرائيل لن تُردع إلا بمقاومة مخططاتها على الأرض وفرض العقوبات والمقاطعة الدولية عليها، واستطرد يجب أن تعلم إسرائيل وصانعو السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشعب الفلسطيني لن يرضخ أبداً لعبودية الاحتلال ونظام "الأبرتهويد" العنصري الذي لفظه العالم الحر منذ عقود من الزمان. وأكد أنه إذا قتلوا فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فلن يكون سلام إلا في دولة ديمقراطية كاملة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات وهذا يعني فشل المشروع الصهيوني بالكامل، وهو أمر ستقابله إسرائيل بكل حزم، علاوة على رفض شعبنا لذلك من الناحية المبدئية وتمسكنا بحقنا في إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، داعياً الإدارة الأمريكية الجديدة لمراجعة مواقفها وتصريحاتها وسياساتها الداعمة للاحتلال.

انتقد النائب في المجلس التشريعي مصطفى البرغوثي بشدة التصريحات الصادرة مؤخراً عن البيت الأبيض في واشنطن، معتبراً أن مواقف الإدارة الأمريكية بمثابة انحياز تام للاحتلال الصهيوني، وأضاف البرغوثي في تصريح صحفي أصدره أن إدارة "ترامب" تشجع الاستيطان وتدعم سياسة الكيان الرامية للقضاء على الأرض الفلسطينية ومصادرتها وتهويد القدس وترحيل أهلها منها وإبعادهم لمناطق مختلفة في الضفة. وأكد أن تصريح أحد المسؤولين في البيت الأبيض بأن: "إقامة الدولة الفلسطينية ليس شرطاً للسلام". يمثل تراجعاً خطيراً في مواقف الإدارة الأمريكية، وتساوفاً مع ما طرحه حكومة اليمين العنصري الاسرائيلية، وهو بمثابة غطاء للتوسع الاستيطاني الخطير. وأضاف البرغوثي، إن هذا التصريح يشكل خطراً جدياً وحقيقياً على أي احتمال للسلام في المنطقة ويجب أن يجابه بكل حزم وقوة فلسطينياً وعربياً ودولياً بما في ذلك الحالة الفورية لمحكمة الجنايات الدولية وانضمام دولة فلسطين إلى كافة المؤسسات الدولية، ومطالبة الدول الأوروبية التي لم تعترف

اختتما جولة للهند النائبان أبو مسامح وعبد الجواد يلتقيان شخصيات حكومية وبرلمانية وقيادات أحزاب ومؤسسات هندية



اختتم النائبان في المجلس التشريعي الفلسطيني ناصر عبد الجواد، وسيد أبو مسامح زيارة لدولة الهند، التقيا خلالها بشخصيات برلمانية وحكومية وقيادات أحزاب ومؤسسات هندية، وزار النائبان مؤسسات رسمية وأهلية ومجتمعية، بالإضافة لجامعات ومعاهد تعليم عالي، وعقدا اجتماعات مع مجموعات طلابية وإعلامية ونشطاء سياسيين وحقوقيين وإعلاميين، وألقيا محاضرات عن واقع الحياة في فلسطين، وذلك خلال زيارتهم للهند التي استمرت سبعة أيام ووصفت بأنها ناجحة ومثمرة ومميزة، أسفرت عن تعريف الشخصيات الاعتبارية والنشطاء والطلاب بالقضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال والعدوان والحصار المستمر منذ عقد من الزمان.

صحفية وإعلامية لصالح العديد من وسائل الاعلام الهندية، منها صحيفة (سياست) اليومية، وهي إحدى أهم الصحف الهندية الناطقة باسم المسلمين، وشرحا من خلال تلك اللقاءات هموم الشعب الفلسطيني ومعاناته المتكررة بفعل الاحتلال، كما التقى النائبان مع رؤساء مؤسسات إعلامية مهمة في الهند ومنها رئيس تحرير صحيفة (منصف) الناطقة بالأوردية، ورئيس تحرير صحيفة مادياهم، وممثلين لمؤسسات إعلامية أخرى وشرحوا لهم أحوال الشعب الفلسطيني وهمومه واعتداءات الاحتلال ومصادره للأرض الفلسطينية، بدورهم أكد الإعلاميين وقوفهم ودعمهم الإعلامي للشعب الفلسطيني الذي يواجه أبشع احتلال في التاريخ.

منظمات أهلية

وقام النائبان بزيارة العديد من المؤسسات والمنظمات الأهلية الهندية منها كلية الخدمة الاجتماعية في نيودلهي، وعقدا لقاء مع مديرها "مانوش تشاهو" ومجموعة من الهيئة الإدارية فيها، بالإضافة لزيارة مسجد رحمة عالم الذي وضع حجر أساسه الزعيم الراحل ياسر عرفات، وزارا مستشفى ميسكو والعديد من المؤسسات الصحية.

كما التقيا مع رئيس طلاب الجامعات الهندية (خليق أحمد)، والذي يمثل الجماعة الإسلامية في الهند، بالإضافة لزيارة مقرات الجماعة في عدة ولايات في الهند والالتقاء بأمرائها ومنهم زعيم الجماعة مولانا محمود المدني وقيادة الجماعة، وألقى كلا من النائبان محاضرات منفصلة، بعضها بحضور أعضاء مجلس الشورى للجماعة الإسلامية، وبعضها بحضور أكاديميين ومحاضرين وأساتذة جامعات، وشرحوا خلالها القضية الفلسطينية، ومحاولات الاحتلال الرامية لتهويد القدس ومصادرة الأرض والمقدسات، والاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية والمقابر التاريخية بهدف تزوير التاريخ الإسلامي واستبداله بمعالم يهودية مزورة لا أساس لها من الصحة ولا تاريخ لها على الأرض الفلسطينية.

عن كذب على انتهاكات الاحتلال بحق الشعب والمقدسات الفلسطينية، وفي ولاية "كيرالا" التقى النائبان "عبد الجواد وأبو مسامح" بالنائب الهندي شاهنواز من حزب المؤتمر الهندي، وشرحوا له معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال والحصار والاعتداءات الصهيونية المستمر.

شخصيات حقوقية

هذا وعقد النائبان اجتماعات ولقاءات وحوارات مع مجموعات منفصلة من الشخصيات الحقوقية والإعلامية، والنشطاء شباب، مساندين للقضية الفلسطينية وداعمين للحق الفلسطيني، كان من بينها الناشط الحقوقي والإعلامي الشهير "أجيت ساهي"، والمفكر الإسلامي الشهير "ظفر الإسلام خان" صاحب كتاب الإسلام يتحدى، بالإضافة للقاء رئيس الرابطة الهندية العربية وزعماء الرابطة، و"قار أحمد خان" أحد

بين الفينة والأخرى لاختطاف المزيد من النواب الضفة الغربية المحتلة، وشدد النائبان على الاحتلال ما زال مستمرًا في سياسته الاقصائية للنواب ويواصل اختطافهم وتهديدهم والاعتداء على أسرهم وبيوتهم.

لقاءات برلمانية

هذا والتقى النائبان خلال زيارتهم العديد من النواب والبرلمانيين في العاصمة الهندية نيودلهي، ومنهم النائبان في البرلمان الهندي تياغي، وسنتوش بهرتي، بالإضافة للنائب السابق في البرلمان الهندي عن حزب المؤتمر شنكر أيار، وبحثوا تعزيز العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والهندي، وسبل التعاون بين برلماني البلدين، وتم الاتفاق على الترتيب لزيارات برلمانية إضافية لنواب من الهند وفلسطين بما يضمن تعزيز العلاقات البرلمانية والسياسية والاقتصادية.

إلى ذلك عقد النائبان عدة لقاءات مع شخصيات برلمانية

واستعرض النائبان خلال زيارتهما واللقاءات التي عقدوها آخر تطورات القضية الفلسطينية والانتهاكات الصهيونية بحق الأرض والانسان والمقدسات، وتهويد القدس ونهب مقدراتها وتزوير التاريخ الشاهد على إسلاميتها، وأوضحا محاولات الاحتلال الرامية لسلب الأرض واستمرار الاستيطان، وحذرا من الاعتداءات اليومية بحق المقدسات واستمرار حصار قطاع غزة لأكثر من 10 سنوات، طال خلالها الحصار جميع مناحي الحياة بغزة، وتضرر منه كل فئات المجتمع الفلسطيني الغزي.

القضية الفلسطينية حاضرة

وطالب النائبان القيادات والمسؤولين بضرورة أن تتحرك الهند من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وعلى الصعيد السياسي والرسمي، محذرين من العنجهية الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يتعرض لأبشع أنواع الاعتداءات الصهيونية بشكل يومي ومستمر، داعين لأن تكون القضية الفلسطينية حاضرة دوماً على مائدة المسؤولين في الهند من وزراء ونواب وشخصيات أكاديمية.

نواب في عين العاصفة

وأوضح النائبان "عبد الجواد، وأبو مسامح" أن نواب الشعب الفلسطيني الذين تم انتخابهم بشكل حر ونزيه في عملية ديمقراطية شهد العالم كله بنزاهتها، يتعرضون لظلم الاحتلال الذي يزج بهم في سجنونه ضارباً بعرض الحائط بالحصانة البرلمانية التي من المفترض أنهم يتمتعون بها، موضحين أن الاحتلال قد اختطف قرابة "45" نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني منذ انتخابهم وحتى الآن كان من بينهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، ومؤكدين على أن الاحتلال ما زال يختطف في سجنونه سبعة من زملائهم النواب، منهم "5" من كتلة التغيير والإصلاح، بالإضافة لنائب عن كتلة فتح البرلمانية وهو مروان البرغوثي، والأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين النائب أحمد سعادت، فيما يعمد الاحتلال



أهم الشخصيات الداعمة للقضية الفلسطينية في حيدر آباد.

مؤسسات اعلامية

وعلى هامش لقاءاتهم عقد النائبان عدة حوارات ولقاءات

في ولاية حيدر أبار، حيث التقيا مع النائب السابق في البرلمان الهندي، ونائب رئيس وزراء ولاية ترنغانو الهندية محمد محمود علي، وبحثا معه سبل التعاون المشترك، وأطلعاه على آخر المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية، ودعياه لزيارة فلسطين للاطلاع

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمدير التربية والتعليم بغرب غزة حول واقع العملية التعليمية



دور المديرية في متابعة المدارس الخاصة ورياض الأطفال والمراكز التعليمية وعن المدرسين والموظفين وتقييماتهم وحقوقهم في قانون الخدمة المدنية.

بدوره أشار رضوان للظروف الصعبة التي تمر بها العملية التعليمية في ظل محدودية الإمكانيات التعليمية والإدارية والمالية، موضحاً مدى انعكاس ذلك على التشكيلات المدرسية ونصاب الحصص للمدرسين ومستوى تحصيل الطلبة، بالإضافة الى مشكلة الرواتب وقلة المدرسين والاداريين وانخفاض نسبة تنفيذ بنود الموازنة والتحديات التي تواجهها المديرية في المنهاج الدراسي، مشيراً الى تحديات أخرى تواجه مديرته منها مالية وأخرى فنية ولوجستية وغير ذلك من التحديات التي أكد أن مديرته تتغلب على بعضها أحياناً فيما يبقى بعضها بحاجة للمزيد من الجهد للتغلب عليها وحلها. وقدم رضوان شروحات مفصلة حول مجمل القضايا التي طرح أعضاء اللجنة التساؤلات حولها في بداية الجلسة، مقدماً شكره للوزير للتشريعي ولجنة التربية على وجه الخصوص لاهتمامها وملاحظاتها وحرصها على متابعة شؤون المسيرة التعليمية وتصويب أوضاعها.

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير مديرية التربية والتعليم بمنطقة غرب غزة فتحي رضوان، حول واقع المسيرة التعليمية في مدارس منطقة غرب غزة بشكل عام، واستمع النواب لشروحات وتفسيرات المديرية حول تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية عن المديرية والملاحظات الواردة فيه والتي تخص المديرية بشكل خاص.

وحضر الجلسة رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، وكلاً من النواب خميس النجار، سالم سلامة، ويوسف الشرافي، وناقش النواب مع مدير المديرية عدد من القضايا التي تهم المسيرة التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة بما فيها التشكيلات المدرسية ونصاب الحصص للمعلمين والمنهاج الدراسي.

بدوره تسأل النائب يوسف الشرافي عضو لجنة التربية عن الإجراءات الرقابية في المديرية بما فيها الرقابة المدرسية والرقابة على الإيرادات والنفقات عبر بنود الموازنة وفقاً للأصول والقوانين بما فيها قانون الموازنة العامة وقانون اللوازم العامة والنظام المالي للوزارات.

كما تسأل عن الهيكل التنظيمي للمديرية وعن

والمالية المتعارف عليها في قانون الموازنة العامة والنظام المالي وقانون اللوازم العامة، مبدياً استعداد لجنته لتذليل العقبات التي تعترض المسيرة التربوية.

من جانبه أكد رئيس اللجنة على التفاهات التي تمت بين وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية بضرورة تغطية كافة نفقات وزارة التربية والتعليم من قبل وزارة المالية وفقاً للأصول القانونية

النائب سلامة يتفقد أراضي الوقف ويدعو لاستثمارها والمحافظة عليها

التعديت على تلك الأراضي، والمشاكل التي تواجه الوزارة مع المواطنين المستفيدين منها بوضع اليد عليها منذ سنوات عديدة. وفي نهاية الجولة أكد النائب سلامة حرص المجلس التشريعي على المحافظة على أملاك الوقف من العقارات والأراضي، مؤكداً على ضرورة استثمارها وتنميتها وفق خطة وطنية استراتيجية من شأنها أن تخدم الصالح العام، وتتضمن مشاريع تخدم الفئات الفقيرة والمهمشة، معبراً عن استعداد لجنة التربية بالمجلس التشريعي لتذليل كافة العقبات وبذل كل الجهود في سبيل إزالة التعديت على الأراضي المعتبرة عليها من قبل مواطنين أو مؤسسات.

تفقد النائب سالم سلامة أراضي الوقف التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، واطلع على حجم التعديت عليها، داعياً لضرورة إزالة تلك التعديت وفقاً للقانون والأصول، بالإضافة للمبادرة لاستثمار الأراضي والمحافظة عليها، رافق النائب سلامة في هذه الجولة مدير عام الأملاك بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية منذر الغماري.

وأطلع الغماري النائب سلامة على المشكلات التي تواجه الإدارة العامة للأملاك وأراضي الوقف في مدينة غزة، موضحاً حجم

رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية يسلم رئاسة التشريعي تقرير الربع الأخير للعام 2016



جهد متواصل في سبيل رقي الخدمات المقدمة وجودتها، مؤكداً بأنه سيقوم بإحالة التقرير للجان المجلس التشريعي المختصة لدراسته ومتابعة ما جاء فيه من ملاحظات والعمل بمقتضاها.

وأشار إلى أن المجلس التشريعي يكرس جهوده من أجل تحقيق العدالة وسيادة القانون والعمل على تعزيز معايير الحكم الرشيد، منوهاً إلى أن لجان التشريعي ستأخذ ما ورد في التقرير من توصيات من أجل متابعتها من جهات الاختصاص بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطن في كافة المؤسسات.

يذكر أن المجلس كان قد تسلم ثلاث تقارير ربع سنوية خلال فترات سابقة من العام 2016م، وتواصلت اللجان المختصة مع الجهات الرسمية المعنية بالتقارير وتابعت معها الملاحظات الواردة فيها.

سلم رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية إسماعيل محفوظ الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تقرير ديوانه عن الربع الرابع والأخير للعام 2016م، وذلك بمقر التشريعي في مدينة غزة.

بدوره أشار "محفوظ" إلى أن تقرير ديوانه يحتوي على ملاحظات وتقارير منفصلة عن عدة مؤسسات وقطاعات حيوية، ويأتي في إطار تحسين جودة الأداء الحكومي وبهدف تطوير الخدمات المقدمة للجمهور، مشدداً على أن طواقم العاملين بديوانه يواصلون العمل ليل نهار من أجل متابعة المؤسسات والهيئات الحكومية ووضع الملاحظات وتسجيل التقارير اللازمة لضمان جودة العمل.

من ناحيته تقدم "بحر" بالشكر لـديوان الرقابة المالية والإدارية ممثلاً برئيسه وطواقم العاملين معه من إداريين وفنيين وخبراء لما يبذلونه من



نواب التشريعي: سياسة أمريكا هي احتضان إسرائيل وتدليلها، و"ترامب" سيصطدم بثقافات الشعوب ومعتقداتها

سيما وأن أفكاره تتعارض مع معتقدات الشعوب وطموحاتها في الحرية، حول هذا الموضوع الحساس والمهم استطلعت "البرلمان" آراء نواب المجلس التشريعي من الضفة الغربية المحتلة وأعدت التقرير التالي:

مع تولي "دونالد ترامب" سدة الحكم رسمياً في الولايات المتحدة الأمريكية تطفو على السطح تساؤلات عديدة حول سياساته الداخلية والخارجية، وطبيعة علاقة بلاده أثناء فترة حكمه مع الدول الأخرى، لا

لا أتوقع أن يتم نقلها في الوقت المنظور وسيكون قرار النقل وسيلة تهديد وابتزاز للقيادة الفلسطينية وفزاعة تضع السلطة في حالة من الذعر والترقب وسيكون لذلك تمثلاً كبيراً سياسياً وأمنياً".

ديمقراطية نسبية

بدوره عبر النائب إبراهيم دحبور عن اعتقاده أن الديمقراطية التي تتبعها أمريكا هي نسبية وعلى المقاس الأمريكي فقط، مستدركاً لا تريد أمريكا للشعوب الأخرى ممارسة ذات القدر من الديمقراطية التي يمارسونها هم.

وأشار إلى أن "ترامب" عمم في تصريحاته فشملت كل المسلمين ومسّ ديانته وأشار إليهم بسوء وهذا ليس من حقه ولا من حق أي أحد، وخاصة أن العالم الإسلامي منشغل بمشاكله الداخلية التي للولايات المتحدة دور واضح وجلي فيها، مؤكداً أن أمريكا تمارس البطش والقتل والإرهاب والقصف بحق الشعوب العربية والإسلامية وترعى أنظمة مستبدة وظالمة.

أما بخصوص نقل السفارة قال النائب دحبور: "يخشى أن التلويح بها ليس أكثر من فزاعة لإلهائنا بقضية متخذ فيها قرار من قبل الكونغرس منذ عشرات السنين وهذا القرار مٌجمّد من قبل الرئيس الأمريكي منذ اتخاذه ويُعاد تجديد تجميده كل ستة شهور، وذلك لعدم رغبة الولايات المتحدة بمخالفة القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أراضي محتلة".

مشيراً إلى قرار مجلس الأمن رقم 181 والقرارات الأممية الأخرى بشأن القدس، منوهاً أن السفارة الأمريكية عندما أنشئت في العام 48 كانت في تل الربيع وليس في القدس، مشدداً أن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير بتغير الرئيس وما انطبق على الرؤساء السابقين سينطبق على ترامب.



في رعاية عملية السلام.

عنجهية وتطرف

من ناحيته أكد النائب خليل الربيعي أن "ترامب" ذات شخصية عنجهية متطرفة ومعادي للإسلام والمسلمين، مستدركاً بقوله إن الذي يحكم أمريكا هي المؤسسات ولا شك أن العالم الحر

متجه إلى حالة من التوتر مع الإدارة الأمريكية الحالية بسبب مواقفها الرعناء من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب تردي أوضاع العالم العربي والإسلامي وخاصة أن الاضطهاد ضد الإسلام أصبح واضحاً.

وأشار إلى أن نقل السفارة للقدس لن يؤدي إلى تداعيات غير عادية فالاحتفالات اليومية للمسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه لم تلقى أي تداعيات عربية وإسلامية ولكن على الصعيد المحلي يمكن أن تشهد الضفة بعض التوتر المضبوط بحكم وجود السلطة أما التوجه العدائي من الإدارة الأمريكية فهو قديم ويمكن مواجهته سياسياً وإعلامياً ومن خلال المجتمع الدولي.



اختلاف شكلي

أما النائب باسم الزعاريير أشار إلى أن الأمريكيان يحترمون الديمقراطية في بلادهم بينما يرفضونها في بلاد المسلمين، وهي سياسة تخلو من القيم الإنسانية والأخلاق النبيلة، معرباً عن اعتقاده أن "ترامب" لن يحدث تغييراً ملحوظاً في السياسة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين، وسيكون الاختلاف شكلي، لأن الذي يتغير هو شخص الرئيس فقط بينما تبقى مؤسسات صناعة القرار قائمة.

أما بشأن نقل السفارة إلى القدس قال الزعاريير: "بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس رأي النائب الطل أنه لن يتم بالسرعة التي جرى الحديث عنها سابقاً، معرباً عن اعتقاده بحدوث ردة فعل رسمية وشعبية عربياً وإسلامياً حين تنفيذ ذلك القرار، أما على الصعيد الفلسطيني فقد عبر الطل عن تقديره أن عوامل مواجهة مثل هذا الإجراء فلسطينياً تبدو ضعيفة للغاية في ظل الركوع والاستجداء الرسمي الفلسطيني للإدارات الأمريكية وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على التحرر من التفرد الأمريكي القسري

لا اختلاف استراتيجي

من ناحيته فقد اعتبر النائب محمد الطل أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هناك اختلاف استراتيجي بين أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي

لا تختلف باختلاف الرؤساء، مؤكداً أن أمريكا تحتفظ دائماً بخطوط عريضة واحدة وواضحة تقوم على السيطرة على دوائر الحكم فيها وبالتالي إخضاعها لتنفيذ ما يحقق مصالح السياسة الأمريكية.

وبخصوص التوترات واستعمال العنف رأي النائب الطل أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتمد على استخدام اللوم عندما لا تجد وسيلة أنجح وأسرع لتحقيق أهدافها، مشيراً إلى أن السياسة التي تتبعها أمريكا هي سياسة مؤسسة وليست سياسة رئيس بمفرده.

واعتبر أن التصدي للإسلام والحركة الإسلامية ذات الانتشار الواسع في العالمين العربي والإسلامي سيظل الهاجس الأكبر للسياسة الأمريكية الخارجية والقوى المؤثرة في تلك السياسات ومن هنا سيظل الباب مفتوحاً أمام مزيد من التدخلات الأمريكية الواضحة على صانعي القرار في عالمنا العربي والإسلامي للتضييق ولحصار الإسلام وأهله.

نقل السفارة

وبشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس رأي النائب الطل أنه لن يتم بالسرعة التي جرى الحديث عنها سابقاً، معرباً عن اعتقاده بحدوث ردة فعل رسمية وشعبية عربياً وإسلامياً حين تنفيذ ذلك القرار، أما على الصعيد الفلسطيني فقد عبر الطل عن تقديره أن عوامل مواجهة مثل هذا الإجراء فلسطينياً تبدو ضعيفة للغاية في ظل الركوع والاستجداء الرسمي الفلسطيني للإدارات الأمريكية وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على التحرر من التفرد الأمريكي القسري

احتضان إسرائيل

بدورها قالت النائب سميرة الحلايقة: "نحن كفلسطينيين اعتدنا طيلة العقود الماضية التي صعد فيها رؤساء أمريكيين إلى سدة الحكم أن نرى ونشاهد أن سياسة أمريكا العامة هي احتضان إسرائيل وتدليلها



ولم تختلف السياسة الأمريكية بتاتا فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، وإن اختلف الرؤساء أو تغيرت سياساتهم.

وأكدت أن "ترامب" رجل مندفع ومتهور ومنذ اللحظة الأولى لخطابه الرئاسي بدأ التصادم مع قضايا الأمم ومعتقدات الشعوب، منوهاً أن يومه الأول في البيت الأبيض رافقه مسيرات غاضبة في واشنطن والعديد من الولايات الأمريكية احتجاجاً على حكمه، وهذا دليل على أن الرجل بدأ حقبة رئاسية بجملة من الأخطاء ولم يكن حكيماً قط في التعامل مع قضايا الشعوب وفي مقدمتها قضايا الفلسطينيين والعرب والمسلمين وخاصة المقيمين منهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشارت الحلايقة إلى أن "ترامب" يحاول إرضاء بني صهيون الذين هم على شاكلة عقليته وهو من خلال ذلك يريد أن يقدم شيئاً للقاعدة الصهيونية الأمريكية التي رفعتة إلى سدة الحكم متناسياً أن هناك مسلمون أمريكيون لهم معتقداتهم ومشاعرهم وكيانهم ومن سوء طالع هذا الرجل أنه بدأ بفلسطين والقدس تحديداً من خلال تصريحاته حول نقل السفارة إلى القدس.

وشددت على أن "ترامب" يتعامل مع الفلسطينيين بصورة فجأة لا تعبر إلا عن طبيعة رجل متهور لا يحسب أي حساب للقيم الدينية، مشيرة إلى أن المساس بمقدسات المسلمين هو مساس بكل مسلم وهذا التصرف من شأنه أن يدفع بالمنطقة إلى كارثة ربما لم يدركها عقل "ترامب" حتى اللحظة.

لجنة الداخلية والأمن تتفقد إدارة حفظ النظام وتشيد بدورها في حماية أمن المواطن



خلال الفترة الماضية.

بدورهم أشاد النواب بالجهود التي يبذلها رجال الشرطة رغم قلة الإمكانيات، مؤكداً أن الشرطة تقوم بكل واجباتها الوطنية دون تقصير، مقدمين الشكر لرجال وأفراد حفظ النظام لدورهم وسهرهم على راحة المواطن الفلسطيني، وتجاوز النواب على مراكز الإدارة في محافظة غزة شاكرين لطواقم العاملين فيها جهودهم.

تفقدت لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي ليلة أمس مراكز إدارة حفظ النظام والتدخل السريع بالشرطة الفلسطينية وأشادت بجهودها في حفظ النظام وحماية أمن المواطن وتعزيز حالة الاستقرار الأمني في قطاع غزة، وأطلع مدير الإدارة النواب: مروان أبو راس، محمد فرج الغول، وأحمد أبو حلبية على طبيعة المهام الموكلة لإدارته مستعرضاً إنجازاتها



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

هناك فرق

تزدحم الساحة الوطنية بالأحداث والمستجدات السياسية والفصائلية، في هذه السطور أتناول ما تم مؤخراً من توزيع الملفات والمهام بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة "فتح"، التي انتخبت نائباً لرئيسها، ووزعت المهام والمفوضيات على أعضائها بالتوافق.

ما قرأته ولفت انتباه المحليين والقراء والمهتمين على حد سواء هو غياب الأسير مروان البرغوثي، وعدم توليه أي ملف أو مفوضية داخل اللجنة المركزية، على الرغم من كونه عضواً فيها وصاحب الشعبية الأكبر من بين أعضائها.

لقد أخطأت اللجنة المركزية بتهميش "البرغوثي" وفي تقديري أنها انصاعت بذلك لتهديدات أو إملاءات من جهات خارجية، أو راعت مشاعر الاحتلال وقادته الذين يزعمهم تولي أسير داخل سجونهم لأي منصب قيادي مهم سواء كان منصب حكومي أو حركي أو غير ذلك من مواقع مؤثرة.

كان يتوقع المراقبون والمحللون أن يتم انتخاب البرغوثي نائباً لرئيس حركة فتح لما في ذلك من دلالات رمزية ووطنية كبرى، غير أن الواقع كان مخالف تماماً، فقد تم استثناء الأسير والقائد "أبو القسام" من أي مهام، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة حول الأسباب الكامنة خلف ذلك، غير أنني مقتنع أن مركزية فتح فعلت ذلك لأنها تدرك أن مروان حاضراً وليس غائباً وهي تخشى من دوره أن يتمدد ويتعاظم أكثر فأكثر، علاوة على أن "المركزية" وقيادة فتح قرأت وفهمت جيداً مهاجمة ننتاهايو لانتخاب مروان لمركزية فتح بأعلى الأصوات وهي بالتالي لا تريد مزيداً من غضب لقيادة الكيان.

هذا التهميش الذي تعمدته قيادة فتح للقائد والأسير "مروان البرغوثي" يقابله اهتمام كبير للقادة من الأسرى والمحررين في الفصائل الأخرى الذين يحظون باحترام قواعدهم التنظيمية وقيادات فصائلهم، فإنه لا يخفى على أحد أن الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين هو الأسير أحمد سعدات، وما زال يحتفظ بموقعه التنظيمي رغم أنه أسير.

ومن ناحية أخرى فقد استيقظ العالم كله مؤخراً على مفاجأة من العيار الثقيل حينما انتخبت حركة "حماس" الأسير المحرر يحيى السنوار قائداً لها ورئيساً لمكتبها السياسي في قطاع غزة، بينما تَصَرَّ مركزية فتح على تغييب وتهميش مروان فرج الله كربه.

حقاً هناك فرق بين قيادة تحترم أسرارها وقواعد تنظيمية تقدم محرريها ليكونوا في سدة المسؤولية وموقع القرار، وبين حركة تنزل عند تهديدات أو قرارات أجهزة استخبارات ومخابرات عالمية، أو قيادة الكيان، ولعلنا نشير هنا لزيارة رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" مايك بومبيو في "14" فبراير الجاري لرام الله ولقاءه السيد أبو مازن بحضور رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج وعدد من كبار المسؤولين، اللقاء المذكور من غير المستبعد أنه تم خلاله وضع الفيتو على تولي الأسير مروان البرغوثي منصب نائب رئيس حركة فتح.

الفروقات الحاصلة بين الفصائل والحركات الفلسطينية هي في الحقيقة تتجاوز مسألة تعيين هنا أو انتخاب هناك لقائد أو رمز أو أسير داخل الأسر وأخر محرر، بل إن هذه الفروقات تتجسد في المنهج التنظيمي والممارسة السياسية، وستمضي كل حركة على نهجها حتى نرى تهميشاً كاملاً للشرفاء والمناضلين في صفوف بعض الحركات الوطنية، يقابله تعزيز حركات أيديولوجية أخرى لمكانة قياداتها الشابة والمناضلة والمحررين في مقدمتهم. وختاماً فإن الأسرى حاضرين كرموز وطنية وفصائلية وسبقون كذلك حتى ولو تنكرت لهم بعض الفصائل، مع التأكيد على أن شعبنا لن ينسى أسراه ولا مجاهديه ويقدر معاناتهم وجهدهم في البناء والتحرير.

الدائرة القانونية تنظم ورشة عمل لمناقشة مشاريع قوانين معدلة بشأن الأراضي والعقارات



لعرضه على المجلس لإقراره بالمناقشة العامة.

من ناحيته أكد المدهون أن التعديل المقترح يهدف إلى اعتبار الأرض المقام عليها البناية وفقاً للشروط التنظيمية مفروزة بحكم القانون وذلك مقابل دفع رسوم إفراز مساحي بقيمة (1%) من نسبة الأرض المقام عليها البناية، ويتبع مرحلة الإفراز الحكمي اعتبار ملكية الأرض المقام عليها البناية مسجلة باسم مالكي هذه البناية بقوة القانون لدى دائرة تسجيل الأراضي، إذا زاد عدد مالكي البناية عن أربعة أشخاص وذلك مقابل دفع رسوم تسجيل وكل ذلك في إطار مسار إجرائي محدد ومنضبط بأجل.

وأبدى الحضور عدد من الملاحظات على بنود المشاريع المقترحة، وفي نهاية الورشة أشاد الحضور بالتعديلات المقترحة وأثرها الإيجابي في التخفيف عن المواطنين لاسيما في مجال المواءمة بين الملكية العقارية وملكية الأراضي المقامة عليها، مع التنويه إلى ضرورة الأخذ بالملاحظات المثارة في الورشة.

يهدف إلى تحسين الأملاك العمومية وأمالك الوقف من الاعتداءات الخارجية من خلال سيج وحماية قانونية تتسم بالشمولية ومدعمة بعقوبات رادعة للمخالفين.

ولفت إلى أن مشروع القانون المقترح يكتسب أهمية كبيرة لأنه سيساهم في إنهاء التعديلات على الأراضي الحكومية، الأمر الذي يتسبب في انكماش رقعة الأملاك العمومية ويهدد المساحات المتبقية.

وأكد المدهون أن المشروع المقترح يوسع نطاق تجريم المعتدين على الأملاك العمومية من خلال النص على أفعال لم تكن مشمولة سابقاً، كالبيع والتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في الأملاك العمومية، منوهاً إلى أن مشروع القانون يعتبر هذه الأفعال من قبيل الجنايات، مع تشديد العقوبة في حالة ثبوت ضلوع أي من موظفي الجهات الرسمية في تسهيل هذه التصرفات.

قانون تملك الشقق

إلى ذلك ناقشت الورشة مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون تملك الطبقات والشقق السكنية والمحلات لسنة "2017م" والمقترح من مجلس الوزراء ومُحال إلى اللجنة حسب الأصول بقصد إبداء الرأي وإعداد تقريرها بشأنه

عقدت الدائرة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني ورشة عمل لمناقشة مشاريع قوانين معدلة بشأن الأراضي والعقارات، بحضور أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، وبمشاركة نائب رئيس سلطة الأراضي حسن أبو ريالة، وممثلين عن الوزارات ومؤسسات الحكم المحلي، وذلك أمس الأول بمقر المجلس في مدينة غزة.

وناقشت الورشة مشروع قانون مقترح من سلطة الأراضي ومُحال إلى اللجنة القانونية حسب الأصول حول حظر التعدي على الأموال الخاصة المملوكة للدولة والمؤسسات الاعتبارية والعامة، وناقش المجتمعون المشروع المقترح بقصد إبداء الرأي وإعداد تقرير بشأنه لعرضه على المجلس لإقراره بالمناقشة العامة.

وترى اللجنة أن المشروع يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته ومع السياسة العامة للمجلس التشريعي الرامية إلى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة، بدوره قال أمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون أن المشروع المقترح

تصدر عن الدائرة الإعلامية
في المجلس التشريعي
الفلسطيني

■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

